رفعت إبراهيم البدوي

صوت «بريكس»

تبدأ اليوم في جوهانسبورغ عاصمة جنوب إفريقيا، قمة مجموعة دول «بريكس»، بمشاركة ٤١ دولة أكدت حضورها حتى كتابة هذه السطور من أصل ٦٧ دولة تمت دعوتها إلى جانب ممثلين عن ٢٠ منظمة دولية.

وقمة «بريكس ٢٠٢٣» ستنتظر في طلب ٢٣ دولة للانضمام لعضوية المجموعة، ومنها الأرجنتين ومصر وإيران والجزائر وتونس وتركيا والمملكة العربية السعودية، كما يرى المراقبون في هذا الزخم والمشاركة، محاولة جدية لإزاحة الولايات المتحدة الأميركية عن احتكار الاقتصاد العالمي.

مما لا شك فيه أن تحديات كبرى وقرارات مهمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي تنتظر الدول المشاركة، بعدما شاهدنا الإقبال الكبير من دول العالم، للانضمام إلى هذا المجموعة الواعدة، وذلك من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، يسوده العدل والمساواة في مجال التنمية المستدامة لمصلحة الشعوب والدول، وخصوصاً تلك الدول المنهوبة أصلاً من قبل أميركا وأعوانها من دول الغرب.

أمام هذا الواقع وبعد متابعة حثيثة لعمل وأداء مجموعة «بريكس»، ومن خلال الإدارة المشتركة بين الصين وروسيا تستطيع الدول: إننا مقبلون على تغيير كبير في خريطة النظام الاقتصادي العالمي الحالي، وإن ما بعد قمة «بريكس ٢٠٢٣» المنتظرة في جنوب إفريقيا، لن يكون كما قبلها، لجهة وضع الأطر الكفيلة بإنشاء نظام اقتصادي متعدد الأقطاب، كبديل عن النظام الأميركي الأحادي.

ينصب اهتمام دول المجموعة حالياً، لتحويل التعامل التجاري بالعملات المحلية لدول «بريكس» كبديل عن الدولار الأميركي، الذي احتل قائمة العملات واحتياطي المصارف العالمية، لعقود من الزمن، ما أفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأميركية بالسيطرة على أسواق العالم، الأمر الذي مكّن الإدارات الأميركية المتعاقبة، من إخضاع برامج التنمية الاقتصادية وحتى السياسية لدول العالم، من خلال ممارسة الابتزاز والتهديد الدائم، في قلب وتخريب أنظمة الدول التي لا تتماهى مع السياسة الأميركية، أو الرافضة لمبدأ النظام العالمي الأحادي، وهو النظام الذي اشتهر بنهب ثروات الدول ومنع التنمية فيها وإخضاعها لتكون مجرد تابع، لمصلحة السياسات الأميركية والغربية، ولو جاء ذلك على حساب شعوب وأجيال الدول المنهوبة الضعيفة، وهنا من المفيد الاطلاع على كتاب «قاتل اقتصادي» للكاتب جون بيركينز.

يكفينا مراقبة سياسة القروض المالية المتبعة من قبل ما يسمى بالبنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، اللذين يؤديان بأمانة تنفيذ إملاءات الإدارة الأميركية في واشنطن، وهنا يمكننا اكتشاف أهداف النظام الاقتصادي الأحادي الأميركي السائد، القائم على ابتزاز الدول والهيمنة والسطو والإخضاع المنظم الذي تمارسه الولايات المتحدة الأميركية على دول العالم، وعلى دول منطقتنا العربية على وجه الخصوص، كما الحال مع سورية ولبنان والعراق ومصر واليمن وليبيا والسودان، وذلك من خلال فرض سياسات البنك وصندوق النقد الدوليين، فلا قروض ميسرة ولا تنمية ولا اقتصاد، إلا إذا قبلت تلك الدول التقيد بتنفيذ الأجندة الأميركية السياسية والاقتصادية، وحتى الثقافية منها كما يجري مؤخراً، وبحجة حقوق الإنسان، بالضغط من أجل الترويج للمثلية الجنسية كشرط لقبول طلب الدول الاقتراض من البنك أو الصندوق الدولي.

من أهم إنجازات مجموعة دول «بريكس» هو تأسيس وإنشاء «بنك التنمية الجديد – New Development Bak» واختصاراً «NDB»، وتترأس مجلس الإدارة فيه، رئيسة البرازيل السابقة ديلما روسيف، وهو بمنزلة بنك تنمية متعدد الأطراف تديره دول «بريكس» الخمس المؤسسة، أما الدور الأساسي لهذا البنك فهو منح قروض بمليارات الدولارات، لتمويل مشاريع تنموية في مجال البنية التحتية الأساسية والتكنولوجيا والطاقة والصحة والتعليم، والزراعة والري، في البلدان الأعضاء بالمجموعة، وكذلك البلدان الناشئة الأخرى.

من أهم المبادئ للدول المؤسسة لـ«بريكس» والتي تسعى إلى تحقيقها:

– تحقيق نمو اقتصادي شامل في العالم بهدف القضاء على آفة الفقر ومعالجة البطالة وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، تماماً كما نجحت الصين في تحقيق ذلك.

– تحسين نوعية النمو عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة عبر تطوير التكنولوجيا، إضافة إلى إفساح المجال أمام تنمية المهارات الفردية والجماعية.

– تعزيز الأمن والسلام من أجل نمو اقتصادي واستقرار سياسي في العالم وهذا ما تسعى إليه الصين من خلال تقريب وجهات النظر وحل الخلافات عبر الطرق الدبلوماسية بين الدول المتخاصمة، كما حصل في بكين بالإعلان عن اتفاق لعودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية، أو بتقديم المقترحات الناجحة تماماً كما فعلت الصين حين قدمت مقترحاً لوقف الحرب ولإحلال السلام بين روسيا وأوكرانيا.

– التعاون مع المجتمع الدولي للحفاظ على استقرار وتحسين التجارة الدولية وبيئة الاستثمار، إضافة إلى مكافحة التغيرات المناخية، وتقديم المساعدة الإنسانية، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وهذا يشمل معالجة قضايا مثل الأمن الغذائي العالمي.

– التعاون بين دول «بريكس» في العلوم والتعليم والمشاركة في البحوث الأساسية والتطور التكنولوجي المتقدم.

في مقابل أهداف دول «بريكس» المذكوره نجد أن الولايات المتحدة الأميركية، لم تسمع يوماً في تاريخها إلى تحقيق أي منها، بل على العكس تماماً، فقد تقصدت أميركا وصناديقها ومصارفها، في تأليب الأنظمة ضد مصلحة شعوبها، وساعدت على اتباع أسلوب النهب المنظم لثروات الدول، ومنعت التقدم والتطور، وألغت دور الصناعة فيها، واحتكرت الإنتاج الزراعي والغذائي، لمصلحة الشركات الأميركية، وفرضت التعامل بمبدأ التحويل أو السويفت بين المصارف بالدولار الأميركي حصراً، وذلك لضمان السيطرة الأميركية ومراقبة الدورة الاقتصادية في العالم.

إن آمال الشعوب التواقة إلى التحرر من الهيمنة والسطوة الأميركية معلقة على نجاح دول مجموعة «بريكس» أو «بريكس بلس» في تشكيل نظام اقتصادي جديد متعدد الأقطاب وذلك للفكاك من النظام الأميركي الأحادي القائم على منع تنمية الشعوب والسطو والنهب المنظم لثروت الدول.

مما لا شك فيه أن الصين بدأت الخروج من المنطقة الرمادية، وها هي تلعب دوراً متوازناً في سياسات العالم، الأمر الذي يدفعنا إلى تعليق آمالنا بتولي الصين وروسيا، مهمة إتمام رسم خريطة النظام الاقتصادي الجديد المتعدد، وتعزيز المساهمة في إنهاء السطوة الأحادية الأميركية المدمرة، ولاسيما على دول وشعوب وثروات منطقتنا العربية.

مسؤول صيني بارز صرح لصحيفة «فاينشال تايمز» قائلاً: إذا قمنا بتوسيع دول «بريكس» لتكون مسؤولة عن حصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مثل مجموعة السبع، والتي تضم كلاً من بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وكندا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة، فإن صوت الدول النامية المعارضة للسياسات الأميركية والغربية، ولاسيما دول مجموعة دول «بريكس»، سيصبح أقوى في العالم.

«العمشات» تعتقل ١٨ شخصاً بريف عفرين لرفضهم المشاركة بالمظاهرات ضد عقوبات أميركا

واصلت الفصائل الموالية للاحتلال الأميركي إجبار السكان بمناطق سيطرتها على المشاركة بتظاهرات ضد العقوبات الأميركية التي طالت متزعمي فصيلي «السلطان سليمان شاه» و«فرقة الحمزة»، على حين شن الأول حملة اعتقال بريف عفرين المحتلة بشمال حلب، بحق الأهالي الرافضين المشاركة بالتظاهرات.

وذكرت وكالة «نورث برس» الكردية أن مسلحين يتبعون لـ«سليمان شاه» المعروف بـ«العمشات» داهموا منازل سكان أكراد في ناحيتي ماباتا وشييه بريف عفرين واعتقلوا ١٨ شخصاً لرفضهم المشاركة بالمظاهرات.

ونقلت الوكالة عن مصادر أن المسلحين أخرجوا عوائل المعتقلين من منازلهم (عشرة منازل) بعد ساعات على اعتقال أبنائهم.

وأشارت المصادر إلى أن «فصائل المعارضة» تجبر السكان على المشاركة بتظاهرات ضد العقوبات الأميركية، واتهمت المعتقلين في ماباتا وشييه بدعم ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية.

واستهدفت العقوبات التي أعلنت الخميس الماضي متزعم «العمشات» المدعو محمد الجاسم الملقب أبو عمشة وولده حسين الجاسم وهو الآخ الأصغر للأخير والذي يشغل أيضاً دوراً قيادياً في الفصيل، كما شملت سيف بولاد أبو بكر وهو متزعم فصيل «فرقة الحمزة» المعروف بـ«الحمزات» إضافة إلى تاجر سيارات يتبع لأبو عمشة.

وتحت مسمى «معنا أو ضدنا» أجبر «العمشات» سكان في عفرين وريفها على مدار الأيام الثلاثة الفائتة على الخروج بتظاهرات للتنديد بالعقوبات، وتعمد مسلحو الفصيلين إجبار السكان الكرد على الخروج فيها.

في الأثناء أضرب العديد من أصحاب وسائل النقل عن العمل في مدينة الباب المحتلة بريف حلب الشرقي، احتجاجاً على فرض ضرائب جديدة من شركة «الأنوار» التابعة لفصيل حركة «أحرار الشام الإسلامية»، تقدر ما بين ٣.٥–٥ دولارات أميركية على كل برميل يتم نقله من حراقات ترحين إلى محطات الوقود في المنطقة عموماً، وسط مطالب تدعو إلى إلغاء الضرائب لمواصلة عملهم، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

من جهة ثانية، ووفق المصادر ذاتها فارق رئيس المجلس المحلي في بلدة الكفرة المحتلة شرقي إعزاز بريف حلب الشمالي حياته، متأثراً بجراح أصيب بها السبت الماضي خلال اشتباكات بين عائلتين في البلدة بسبب خلاف على المجلس المحلي، مشيرة إلى ارتفاع عدد القتلى إلى ٣ من عائلة واحدة.

وكالات

صحفي في «غري زون» تسلل إلى ورشة عمل للوبي المناهض لدمشق وفضح خططهم

«المجلس السوري الأميركي» يعمل على تقسيم البلاد وإنشاء خلافة في إدلب

عناصر من المجموعات الإرهابية في إدلب (أ ف ب – أرشيف)

كشف الصحفي في موقع «غري زون» حكمت أبو خاطر عن مساع لـ«المجلس السوري الأميركي – اس اية سي» بالعمل على تقسيم سورية وإنشاء «دولة خلافة تقرع تنظيم القاعدة» «هيئة تحرير الشام» في إدلب.

وتمكن أبو خاطر خلسة من حضور «ورشة عمل» لما يسمى «اس اية سي» وهو أحد الأطراف الرئيسة للوبي المعادي لسورية في الولايات المتحدة، وفضح في تقرير طويل في «غري زون» التكتيكات التي يعمل عليها «اللجيس» من أجل تمديد حرب واشنطن الاقتصادية على سورية، وإغراقها بالفقر والمجاعة.

وقال أبو خاطر إن «اس اية سي» وهو الصوت الرائد في الوسطي المناهض لسورية، يعمل على تمديد حرب واشنطن الاقتصادية على سورية لمدة ٤ سنوات أخرى.

وأفاد بأنه اكتشف خلال اضمامه إلى أسر مستعار إلى ورشة عمل نظمها «المجلس السوري الأميركي»، أن الأخير يعمل على تجويع سورية وزعزعة استقرارها بهدف إخضاعها لمطالب الغرب، إذ أصدرت الورشة تعليمات لأعضاء «المجلس» بالدعوة إلى أحدث مشروع قانون «لتغيير النظام في سورية».

وأضاف أن المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأميركية، الذي يقود ورشة العمل، وهو الأميركي من أصل سوري وائل الزيات، كشف عن الهدف النهائي للجماعة، وهو «تقسيم سورية وإنشاء خلافة فعلية لفرع القاعدة «هيئة تحرير الشام» والمزيد من عقوبات الجوع».

وأكّد أبو خاطر أنه استطاع خلال الندوة «مشاهدة تأثير اللوبي المناهض لسورية بشكل مباشر، وفهم التكتيكات التي يستخدمها لجر سكان سورية إلى الفقر والمجاعة»، وذكّر بأن اللوبي أنهى مؤخراً الإعفاء من العقوبات الذي سمح بدخول المساعدات الإنسانية إلى سورية في أعقاب الزلزال الكارثي الذي ضرب البلاد في السادس من شباط الماضي، موضحاً أن اللوبي نجح بذلك من خلال دفع كذبة كررها قادة ورشة العمل من دون نهاية، وهي أن «العقوبات تؤذر فقط على الحكومة السورية وليس على الشعب».

لكن في الحقيقة يضيف أبو خاطر: «ألحقت العقوبات أضراراً لا تُحصى بالشعب السوري»، وفق ما أشارت إليه المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعقوبات آليتا دوهان، في مقابلة مع «غري زون» في العام ٢٠٢١.

عندما أوضحت دوهان، آنذاك، أن «تأثير العقوبات الأحادية على السكان السوريين يمكن أن يعادل إلى حد كبير تأثير الصراع نفسه».

وتابع أبو خاطر: غير أنه بالنسبة إلى البعض، فإن ذلك لا يزال غير كاف، وعلى رأسهم الرجل الذي قاد الورشة، وائل الزيات، وهو أميركي سوري مخضرم في وزارة الخارجية الأميركية، والذي كتب مؤخراً مقال رأي بعنوان «لا ترفعوا العقوبات عن سورية لمساعدة ضحايا الزلزال».

وأعاد أبو خاطر إلى الأذهان أنه في الثامن من آب الجاري ومع انتهاء فترة الـ«١٨ يوماً المخصصة للإعفاء» أعلنت وزارة الخزانة الأميركية أنه لن يتم تجديد الإعفاء ورغم تمديد الاتحاد الأوروبي رخصة الزلزال الخاصة به حتى ٢٤ شباط ٢٠٢٤، وتمديده من بريطانيا أيضاً عادت الولايات المتحدة وحدها إلى الوضع الراهن بعد الزلزال المتمثل في العقوبات القاسية على الشعب السوري.

وحسب أبو خاطر، يمكن أن يُعزى رفض إدارة بايدن تجديد الاستثناء الحاسم «إلا حد كبير» إلى سياسة واشنطن غير المتغيرة لإسقاط الحكومة في سورية، فبعد ثماني سنوات قضتها واشنطن في «دعم الجماعات الجهادية» على أرض في الأراضي المتمثل في دعم الجماعات تحولت الولايات المتحدة من دفع الصراع العسكري إلى تشجيع الاختناق الاقتصادي، لحين الهدف النهائي لم يتغير، ولم يتغير الإنزار الذي يدعم السياسة الأميركية والذي يتلخص في إسقاط الحكومة أو رؤية سورية تحترق.

وأردف أبو خاطر بالقول «خلال ورشة العمل التي تولى إدارتها، دعا الزيات إلى تقسيم سورية إلى سلسلة من «الدول المستقلة»، ما يفسح المجال لخلافة فعلية جديدة في منطقة إدلب بقيادة «هيئة تحرير الشام» فرع «القاعدة».

ومضى يقول: عملياً، وبعد ٢١ عاماً من إصرار الرئيس السابق جورج بوش الشهير على أنه «لا يمكن لأي دولة أن تتفاوض مع الإرهابيين»، قرر اللوبي المؤثر المناهض لسورية أنه لا يمكن لواشنطن فقط التفاوض مع الإرهابيين، ولكن يمكنها أيضاً مساعدتهم في إقامة خلافتهم الخاصة».

وكالات

بتهم تلقي الرشاوى والمتاجرة بالآثار وتهريب الأشخاص

الاحتلال التركي يستبدل معظم ضباطه في «خفض التصعيد»

حلب- خالد زنكلو

أجرت وزارة الدفاع التركية وبشكل مفاجئ عمليات استبدال لمعظم ضباطها العاملين في منطقة «خفض التصعيد» بإدلب والأرياف المجاورة لها، وخصوصاً من الرتب الرفيعة، في عملية هي الأولى من نوعها منذ انتشار وتمركز جيش الاحتلال التركي في المنطقة منذ نهاية العام ٢٠١٥، عبر قواعد عسكرية ونقاط مراقبة غير شرعية.

مصادر محلية في إدلب عزت إجراء أنقرة ذاك، إلى تقارير موثقة اتهمت ضباطاً من ذوي الرتب العالية بتهريب آثار سورية إلى جهات «مجهولة»، وأشخاص مقابل مبالغ مالية كبيرة إلى الداخل التركي، في وقت تجهد فيه إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية وترحيل المقيمين عبر حملة غير مسبوقة لاقت انتقادات جمّة.

وأكدت المصادر لـ«الوطن» أن ضباطاً أتراكاً يتدخلون في شؤون سكان إدلب من خلال دعم متنفذين في صفقات تجارية وتحصيل «حقوق» بعضهم بطريقة غير مشروعة، عدا دعم متزعمي ميليشيات تابعة لجيش الاحتلال التركي على حساب زملاء لهم مقابل هدايا قيمة، ما أثّر على سمعة جيش الاحتلال، بحيث لم تقتصر مهامه داخل النقطات العسكرية.

ولفتت إلى أن الموضوع أثير خلال استقبال أردوغان وفداً مما يسمى «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» في المجمع الرئاسي بأنقرة في ٨ الشهر الجاري، مشيرة إلى أن أردوغان وعد بمعالجة الوضع «بأقصى سرعة ممكنة».

وأشارت إلى ضبط لقى أثرية مع ضباط أتراك، حصلوا عليها عبر عمليات التنقيب العشوائية التي يجريها وسطاء لهم داخل المواقع الأثرية السورية في الشمال السوري، وذلك خلال عمليات الترفيق التي يجريها جيش الاحتلال التركي في عمليات التبديل الدوري للجنود داخل نقاط المراقبة، لاسيما عند خطوط التماس مع الجيش العربي السوري في جبل الزاوية جنوبي إدلب وفي ريف حلب الغربي.

المصادر أوضحت أن جميع الضباط الأتراك، ومن الرتب المختلفة، الذين يخدمون في النقاط القريبة من الحدود التركية شمال وشمال غرب إدلب جرى استبدالهم بآخرين، لثبوت تورطهم بتهريب أشخاص من «خفض التصعيد»، ومنهم شخصيات «جهادية» غير سورية، إلى الأراضي التركية، كما هو الحال في معبر خربة الجوز بريف جسر الشغور في ريف إدلب الغربي، وطرق التهريب السائدة في مدن حارم وكفر تخاريم وسلقين ودركوش شمال غرب إدلب.

ونوهت إلى أن القيادة العسكرية التركية تجري عمليات نقل روتينية لضباطها بين القواعد العسكرية ونقاط المراقبة داخل «خفض التصعيد»، بين الحين والآخر خشية تجنيدهم من عملاء استخبارات أجنبية تنشط بشكل لافت في المنطقة التي تسيطر عليها ما تسمى «هيئة تحرير الشام»، الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة»، الإرهابي، والذي شن في الآونة الأخيرة حملة اعتقالات طالت متزعمي الصف الأول داخل «قوته الأمنية» بتهم التعامل مع جهات أجنبية، منها قوات «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية.

رتل عسكري لجيش الاحتلال التركي في منطقة «خفض التصعيد» (عن الانترنت – أرشيف)

في إطار مشروع التقرب من الغرب

الجولاني يواصل «التخلص من غير السوريين» ويعتقل القحطاني

اعتبرت مصادر «جهادية»، أن اعتقال متزعم ما يسمى «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي المدعو أبو محمد الجولاني، للرجل الثاني في التنظيم المدعو أبو ماريا القحطاني، يأتي في إطار مشروع الجولاني «التخلص من غير السوريين في جماعته»، والذي يهدف إلى «شرعنة الهيئة وتحويلها من فصيل جهادي إلى جماعة إسلامية معارضة مقبولة من الغرب».

وذكرت تقارير إعلامية أنه بعد حملة شنّها الجولاني، على قياديين وأمنيين وشرعيين في تنظيمه بتهمة العمالة لـ«التحالف الدولي» المزعوم لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، جاء توجيه التهمة نفسها إلى الرجل الثاني في «الهيئة» أبو ماريا القحطاني العراقي الجنسية، وسط أنباء متضاربة عن مصيره بين تأكيدات معارضي الجولاني أنه موضوع في الوقت الحالي في السجن، ونفي «الهيئة» عبر بيان ذكرت فيه أن الرجل يخضع للتحقيق لا أكثر بعد تقاطع إفادات المقبوض عليهم في وقت سابق حول العمالة لـ«التحالف»، بتورطه في بعض القضايا.

وأشارت التقارير إلى أن بيان «النصرة» ذكر أن توقيف القحطاني جاء بعد أن توصّلت لجنة خاصة تم تشكيلها إلى أنه «أخطأ في إدارة تواصلاته من دون استئذان واعتبار لحساسية موقعه»، ليجري تجميد صلاحياته ومهامه.

ويعتبر القحطاني حسب التقارير «الصندوق الأسود» الذي يحفظ جميع أسرار «النصرة» وزعيمها، كما يُعتبر مهندس الاتصالات بالنسبة إلى علاقات التنظيم الخارجية.

ونقلت التقارير عن مصادر «جهادية» أن اعتقال القحطاني كان أمراً مدبراً من الجولاني في إطار مشروع «التخلص من غير السوريين» في جماعته»، والذي يهدف في محصلته إلى «شرعنة الهيئة وتحويلها من فصيل جهادي إلى جماعة إسلامية معارضة مقبولة من الغرب»، خصوصاً أن «النصرة» وثّقت خلال السنوات القليلة الماضية علاقتها بـ«التحالف»، وقدمت لأميركا مجموعة كبيرة من المعلومات المتعلقة بجماعات «جهادية» منافسة، وبعض قياديي تنظيم داعش الإرهابي.

وأوضحت المصادر أن الاتصالات التي أجراها القحطاني مع «التحالف» كان الجولاني على اطلاع كامل عليها، ما يعني أن الأخير يحاول عبر اعتقاله تحميله مسؤولية هذا التواصل، خصوصاً أن بعض الاجتماعات التي تمت بين «النصرة» ومسؤولين في «التحالف» ناقشت إمكانية نقل مسلحين من إدلب إلى منطقة «التنف» المحتلة من قبل القوات الأميركية، وهي نقطة أبدت أنقرة، وفق المصادر، معارضتها الشديدة لها، الأمر الذي وضع الجولاني أمام اختبار صعب، في ظل السيطرة المطلقة لتركيا على مناطق انتشار «النصرة».

وأوضحت التقارير أن ما قام به الجولاني من انقلاب على «رفاق دربه» يعتبر أمراً معتاداً، وأنه يخوض في انقلابه الأخير على القحطاني وفق ما اعتبرته مصادر «جهادية» بمثابة «مغامرة قد تكون الأخيرة»، في ظل العلاقات الواسعة التي يملكها القحطاني، سواء في مناطق نفوذ «النصرة» أم مع جهات خارجية، ما يُنذر بآثار عميقة على بنية التنظيم، وهو أمر يعرفه الجولاني جيداً، وأضافت التقارير: رغم ذلك قرّر خوض تلك المغامرة في ظل «عدم وجود مساحات أخرى للمناورة»، وهو ما يبرر سعيه للتخلص من أحد القياديين الذين قد يشكلون خطراً على تفرده في حكم جماعته.

وكالات

الجيش أسقط ثلاث طائرات مسيرة للتنظيمات الإرهابية في ريفي إدلب وحماة

«الحربي الروسي» يدمر ورشة تذخير مسيرات لـ«النصرة» ويقتل ٩ ويصيب ٧ من مسلحيه

حلب- خالد زنكلو
حماة – محمد أحمد خبازي

للدلالة على امتلاكه زمام المبادرة جوّاً وتأكيد حضوره الدائم على امتداد مسرح العمليات القتالية، شن الطيران الحربي الروسي بعد منتصف ليل الإثنين ٣ غارات جوية دمرت إحداها ورشة لتذخير طائرات «درون» عائدة لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي غربي مدينة إدلب، وهو الاستهداف الرابع للتنظيم في هذا المجال خلال شهر واحد.

وبدا واضحاً أن الحضور اللافت لسلاح الجو الروسي في سماء المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون وتنفيذه غارات متتالية تحيد قدرتهم على تطوير طائرات مسيرة، رسالة مزدوجة توجه الأولى منها إلى إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، التي باتت تتجه باتجاه الافتراق مع الكرملين في مسائل وقضايا لم تكن خلافية بينهما قبل الحرب الأوكرانية، على حين توجه الرسالة الثانية المبطنة إلى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن من مغبة المساس بخطوط تماس خريطة السيطرة الحالية في الشرق السوري، على خلفية التحشيدات العسكرية الأخيرة للاحتلال الأميركي في المنطقة.

مصادر محلية في الريف الغربي القريب من مدينة إدلب، أكدت أن الطائرات المسيرة التابعة لسلاح الجو الروسي لا تغادر سماء المنطقة لرصد أي تحركات قيمة من إرهابيي ما يسمى «هيئة تحرير الشام»، الواجهة الحالية لتنظيم «النصرة»، بعدما استقطبت المنطقة متزعمي التنظيم وغدت موئلاً لممارسة نشاطاته وتطوير قدراته القتالية مع ذيوع وش تصنيع وتذخير الطائرات من دون طيار ومستودعات الذخيرة والأسلحة فيها.

وذكرت المصادر لـ«الوطن» أن المعلومات تفيد بأن المسيرات الروسية رصدت العديد من الآليات العسكرية التابعة لـ«النصرة»، على متنها معدات وذخائر عسكرية وصناديق يعتقد أنها تحوي طائرات مسيرة، دخلت من معبر باب الهوى إلى أحد مستودعات مدينة سرمدا القريبة منه قبل أن تتوجه في اليوم التالي إلى الجهة الغربية من مدينة إدلب.

وأضافت المصادر: على الفور، وبعد تحديد المقر الذي يتبع لما يسمى «لواء علي» ونقلت إليه المعدات والصناديق داخل بناء حديث يقع داخل منطقة كنيفة الأشجار بالقرب من تل الرمان على طريق عين شيخ عند مفرق بلدة كورين في الجهة الجنوبية الغربية من إدلب، شنت الطائرات الروسية ٤ غارات وبصواريخ شديدة الانفجار أتت على المبنى بشكل كامل بمن فيه، مع تدمير سيارات عسكرية في محيط المبنى.

«الحربي الروسي» يستهدف مقرات «النصرة» الإرهابي غربي مدينة إدلب (عن الانترنت)

وأشارت إلى أن «القوة الأمنية» لـ«النصرة» فرضت طوقاً محكماً حول المبنى المستهدف ومنعت وصول سوى سيارات الإسعاف إلى المنطقة، التي شهدت حملة اعتقالات طالت أشخاص اتهموا بتعاملهم مع الجيش العربي السوري، ومنهم أصحاب منشآت سياحية كالمسابح الرائجة في المنطقة.

ولفتت إلى أن غارات سلاح الجو الروسي دمرت مقراً آخر للتنظيم بالقرب من أحد المسابح، يتوقع أن يضم أحد متزعميه المهمين من الجنسية الشيشانية، مع مرافقين اثنين و٣ حراس للفظ قتلوا جميعاً في الغارة.

وأشارت إلى أن حصيلة الغارات السابقة التي شنها الطيران الحربي الروسي بعد منتصف ليل الإثنين ٣ غارات جوية دمرت إحداها ورشة لتذخير طائرات «درون» عائدة لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي غربي مدينة إدلب، وهو الاستهداف الرابع للتنظيم في هذا المجال خلال شهر واحد.

في مدينة إدلب، بين مصدر طبي داخل المشفى الوطني لـ«الوطن» أن عدد مسلحي التنظيم الذين لقوا حتفهم في الضربات الجوية الروسية، ارتفع ظهر أمس إلى ٩ قتلى بعد وفاة أحد المصابين الذين نقلوا بسيارات الإسعاف إلى المشفى، وتوقع زيادة عدد القتلى لوجود حالات حرجة إصاباتها بالغة من بين ٧ جرحى.

يذكر أن المقاتلات الروسية نفذت غارات مماثلة في المنطقة المحاذية لمدينة إدلب من جهة الغرب في ٥ الشهر الجاري طالت إحداها مستودع ذخائر وورشة لتذخير المسيرات تابعة لـ«النصرة»، كما قتلت وجرحت أكثر من ٥٠ إرهابياً من التنظيم في استهدافين آخرين في ٢٠ و٢٥ الشهر الماضي، بحق التوالي، وفي المنطقة ذاتها، بعد أن كلفت غارتها على اجتماع «أستانا» الأخير في العاصمة الكازاخية بشحنة العشرين، ما يدل بشكل جلي على إصرار موسكو على محاربة التنظيم والتأكيد على موقف دمشق الداعي إلى محاربة جميع التنظيمات الإرهابية التي تدعمها أنقرة وتحركها لتصعيد الموقف في منطقة «خفض التصعيد».

وعلى خطّ موازٍ أسقطت وحدات من الجيش العربي السوري ثلاث طائرات مسيرة للتنظيمات الإرهابية حاولت الاعتداء على القرى والبلدات الآمنة في ريفي إدلب وحماة.

وقالت وزارة الدفاع في صفحتها على موقع «فيسبوك» أمس: «بعد عملية رصد ومتابعة دقيقة لتحركات التنظيمات الإرهابية ومحاولاتها المتكررة الاعتداء على المدنيين الآمنين وممتلكاتهم، تمكنت وحدات من قواتنا المسلحة العاملة على اتجاه ريفي إدلب وحماة من إسقاط ثلاث طائرات مسيرة مزودة بالذخائر المقطرة حاولت الاعتداء على القرى والبلدات المحيطة الآمنة».

وفي البادية الشرقية، واصلت وحدات الجيش تمشيطها قطاعات بادية حمص الشرقية ودير الزور الغربية من خلايا تنظيم «داعش» الإرهابي.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن» أن تجيش يكبد الدواعش خسائر فادحة خلال تقدمه بالقطاعات التي يمشطها منهم.

العراق اعتبر تحركات القوات الأميركية ليست سوى استبدال لقطعاتها

إيران: الوجود الأميركي احتلال وسورية ستبدي الرد اللازم وستبادر إليه

أكدت إيران أن ما تقوم به الولايات المتحدة الأميركية في سورية سواء ضدها أو ضد القوات الصديقة التي تساندها، غير شرعي ويخالف القوانين الدولية وأن دمشق ستبدي الرد اللازم وستبادر إليه، وذلك عقب أن تلقى العراق وجود تحشيد للقوات الأميركية داخل أراضيه واعتبر أن تحركاتها الأخيرة في سورية ليست سوى استبدال لقطعاتها الموجودة فيها.

وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني في مؤتمره الصحفي الأسبوعي أمس، أن الولايات المتحدة كانت وما زالت المصدر الرئيسي لاستمرار الإرهاب الذي يستهدف أمن سورية وسيادتها الوطنية، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

وقال كنعاني: إن «وجود القوات الأميركية في سورية غير قانوني، وهو احتلال لأراضي دولة ذات سيادة، وبالتالي لا بد من إنهاء هذا الوجود»، مشدداً على أن هذا الوجود الأميركي كلف الأنظمة الإرهابية فيها.

وكالة «فارس» للأنباء الإيرانية من جهتها نقلت عن كنعاني قوله حول وجود قوات الاحتلال الأميركي في سورية: إن «الحكومة السورية أعلنت بأن وجود هذه القوات هو احتلال ويفتقد إلى أي أساس قانوني ودولي، وإن الحكومة السورية تطالب بإنهاء هذا الاحتلال الأميركي، أما الوجود الإيراني في سورية فقد جاء بطلب من الحكومة السورية القانونية والرسمية وفي إطار تعاون مشترك للتصدي للإرهاب، وهو وجود استشاري».

وأضاف كنعاني: إن ما تقوم به قوات الاحتلال الأميركي في سورية، سواء ضدها أو ضد القوات الصديقة التي تساندها، هو غير شرعي ويخالف القوانين الدولية وإن «الحكومة السورية ستبدي الرد اللازم وستبادر إليه».

وأكد كنعاني أن استمرار قوات الاحتلال الأميركي في داخل الأراضي السورية يهيئ الأرضية لتصاعد هجمات الجماعات الإرهابية.

وجاءت تصريحات كنعاني تلك بعد أن نفى مستشار رئيس الوزراء العراقي للشؤون الأمنية خالد اليعقوبي، وجود تحشيد للقوات الأميركية داخل الأراضي العراقية، وإنما هناك استبدال للقطعات الأميركية الموجودة في سورية، وذلك حسبما ذكرت وكالة الأنباء العراقية «واع».

ومؤخراً كلفت قوات الاحتلال الأميركي من تحركاتها العسكرية على حدود سورية مع العراق، حيث اعتبرتها مصادر عراقية محاولة للهيمنة على المنطقة وعزل سورية عن العراق بهدف خنقها، فيما رأت مصادر أخرى أنها محاولة لاستعراض قدراتها.

من جهة ثانية، تحدث السفير اليعقوبي عن اجتماع الوفد الأمني العراقي الذي زار واشنطن مؤخراً.

وقال: إن «القيادات العراقية في مفاوضاتها مع الجانب الأميركي ركزت على حفظ سيادة العراق»، مبيناً أن «العراق حصل على جميع طلباته في مفاوضات واشنطن».

وكالات

قولاً واحداً

تحسين حلبي

الكيان والولايات المتحدة وخططهما البديلة ضد سورية

حين جرى الإعلان في بكين عن المصالحة بين الرياض وطهران برعاية ودعم صيني علني وبارز، ظهر من الطبيعي أن يكون أول من فوجئ وجن جنونه من الأطراف المعادية للعرب والمسلمين في المنطقة هو الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة.

وفي ١٨ نيسان الماضي سارع «معهد أبحاث الأمن الإسرائيلي» إلى إعداد دراسة موجزة تحت عنوان «المصالحة بين طهران والرياض وتزايد الهجوم على إسرائيل»، تناول فيها مضاعفات هذه المصالحة على الكيان وأحباطها لخططاته المعدة للمنطقة منذ أكثر من ١٥ عاماً بقلم سيما شابين وراز تسيمبت، أهم المختصين بشؤون إيران والمنطقة في هذا المعهد، وترى الدراسة أن هذه المصالحة ستقتح طريقاً لطهران ودمشق نحو رسم علاقات جيدة مع الدول العربية وخاصة مع دول الخليج وهذا ما يؤدي إلى إغلاق عدد من مواضيع جدول العمل الإسرائيلي الإقليمي وأهمها: حشد أكبر عدد من دول المنطقة ضد إيران وسورية.

ومع الزيارة التي جمعت في الرياض وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قبل أيام قليلة، يصبح من الواضح أن خريطة طريق تمتن العلاقات بين ال